

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالوقت العالمي)، 9 مارس 2017

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

تراجع زخم نمو القطاع الخاص في دبي مع استمرار قوته

دبي، 9 مارس 2017:

أشارت بيانات شهر فبراير إلى تحسن آخر في الأوضاع الإجمالية على مستوى اقتصاد القطاع الخاص في دبي، مدفوعاً بزيادات حادة في الإنتاج والأعمال الجديدة الواردة، مع ارتفاع نمو الأعمال الجديدة إلى أعلى مستوى في 24 شهراً. سجل مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - المعدل موسميًا - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي - سجل 56.2 نقطة، أي أعلى من المستوى المحايد (50.0 نقطة) للشهر الثاني عشر على التوالي. وانخفضت القراءة الأخيرة عن مستوى شهر يناير الأعلى في 23 شهراً وهو 57.1 نقطة، لكنها كانت أعلى من متوسط السلسلة (55.1 نقطة).

كان قطاع الجملة والتجزئة هو القطاع الفرعي الأفضل أداءً للمرة الأولى في ستة أشهر (سجل المؤشر 58.3 نقطة) يليه قطاع السفر والسياحة (سجل المؤشر 57.0 نقطة). في الوقت ذاته سجلت شركات الإنشاءات تباطؤاً في زخم النمو خلال شهر فبراير، مع انخفاض المؤشر من 55.4 نقطة إلى 53.3 نقطة في بداية العام.

تشير القراءة الأقل من 500 إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

وفي إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني:

"أظهرت بيانات مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي في شهر فبراير أن القطاع الخاص غير النفطي في دبي لازال يشهد نمواً متواصلاً. إلا أن النمو الكبير في الإنتاج والطلبات الجديدة، والذي يدل على نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2017، لم ينعكس على نمو في الوظائف المتاحة، بينما لازالت المنافسة الشديدة في هذا القطاع تلقي بظلالها على أسعار البيع."

النتائج الأساسية

- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يسجل ثاني أعلى قراءة له في 23 شهراً
- أقوى زيادة في الطلبات الجديدة في عامين
- ثبات مستويات التوظيف بشكل عام

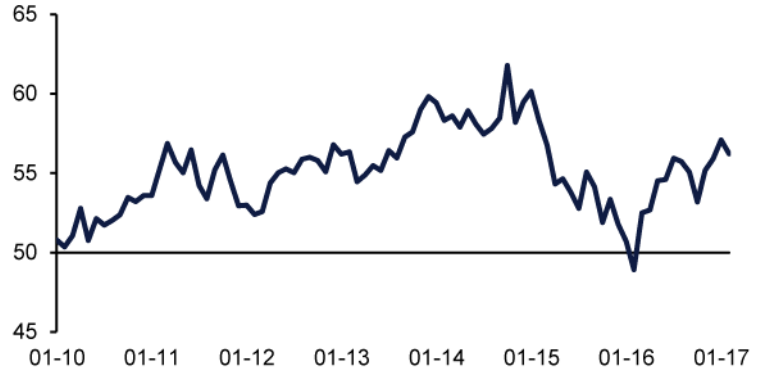
النشاط التجاري والتوظيف

جاء التحسن الإجمالي في أحوال القطاع الخاص في دبي ليعكس زيادة أخرى حادة في **النشاط التجاري** في شهر فبراير. وكان معدل نمو الإنتاج أسرع من متوسط الدراسة على المدى الطويل، لكنه تراجع منذ يناير الذي شهد أعلى مستوى في 23 شهراً ليصل إلى أضعف مستوياته في ثلاثة أشهر. علاوة على ذلك، أشارت القطاعات الفرعية الثلاثة جميعها إلى زيادات حادة في النشاط خلال شهر فبراير، يقودها قطاع الجملة والتجزئة. وربطت الأدلة المنقولة بشكل عام بين زيادة النشاط التجاري وقوة معدلات الطلب.

لم يتغير معدل التوظيف بالقطاع الخاص في دبي بشكل عام في شهر فبراير، لتنتهي بذلك فترة خلق الوظائف التي استمرت سبعة أشهر.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM

يُعدّل موسميًا، = 50 بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

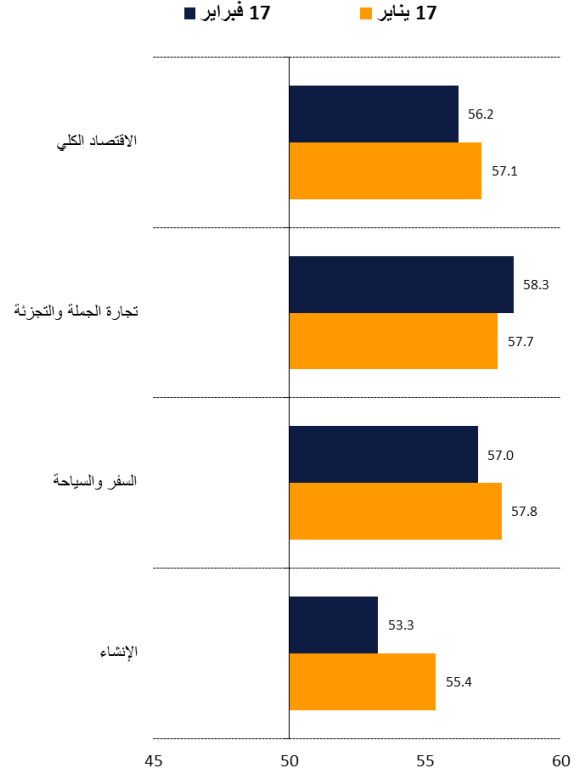
استمرت زيادة **الأعمال الجديدة** التي تلقتها شركات القطاع الخاص في دبي في فبراير. بالإضافة لذلك، فقد تسارعت الزيادة الأخيرة إلى أسرع مستوى منذ فبراير 2015. وأشار عدد من الشركات إلى قوة الطلب في السوق، مدعوماً بالاستراتيجيات التسويقية والترويجية الناجحة. كما أشارت بعض الشركات أيضاً إلى جذب عملاء جدد بسبب السمعة الطيبة والجودة.

وظلت الشركات متفائلة بشأن **توقعات النمو في العام المقبل**. كانت شركات السفر والسياحة متفائلة بشأن النشاط في الاثني عشر شهراً المقبلة، تليها شركات الجملة والتجزئة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

تراجع **تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج** منذ يناير وكان طفيفاً في مجمله. في الوقت ذاته استمر هبوط **أسعار المنتجات**، وكان معدل التخفيضات هو الأضعف في ثلاثة أشهر وكان متواضعاً في مجمله. واصلت شركات الجملة والتجزئة والإنشاءات تقديم خصومات، وهو أمر مرتبط بشكل عام بحدة المنافسة ومحاولات تحقيق المبيعات. على النقيض من ذلك، واصلت شركات السفر والسياحة زيادة متوسط أسعار مبيعاتها.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 10 إبريل 2017 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

تميم القنطار
أصدقاء بيرسون-مارسنتيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقديم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشراً مدراء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ مجموع أصول المجموعة 448 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 122 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 219 فرعاً إضافة إلى 1012 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والانماء في دولة الامارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com



نبذة عن مجموعة (IHS Markit) www.ihsmarket.com

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تتول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM الخاص بالإمارات العربية المتحدة والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو ترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM و PMITM إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.